المصـــــدر : اليوم - اليوم الاقتصادى
التـــاريخ : 12-10-2005
العـــدد : 11807
الصفحـات : 8
المسلسل : 72

المحللون والخبراء الاقتصاديون:

هيئة حماية المنافسة عامل اساسي لابراز الصناعات الكيميائية المحلية وتطويرها

أحمد الدويحي - الرياض

اعتبر عدد من المسئولين والمحللين الاقتصاديين ان القرار الملكي الذي صدر بشأن تشكيل مجلس لحماية المنافسة يعد خطوة ناجحة لتحقيق المطالب والأهداف التنموية التي تساعد على نمو الاقتصاد الداخلي والعمل على تنويع الصناعات في اتجاهات مختلفة للمملكة. ولم يتخوفوا من التنافس الخارجي للمملكة مع الدول الأخرى في ظل تواجد هيئة حماية المنافسة ودخول المملكة منظمة التجارة العالمية. كما اعتبروا التشكيل الجديد لمجلس حماية المنافسة عاملا اساسيا لابراز الصناعات الكيميائية وتطويرها لمواكبة عصر النمو الاقتصادي العالمي.

بداية تحدث الينا الدكتور احمد الفطينة - قسم الاقتصاد بجامعة الملك سعود - ان هذا القرار هو اكمال لمسيرة القرارات الاقتصادية التي تشهدها المملكة في الآونة الاخيرة وقال: لعل من صالح القطاعات والمستهلك كذلك وجود هيئة تساعد على حماية المنافسة وتحفظ حقوق المواطن أيا كانت. ولو نظرنا الى مجمل اهداف الهيئة لوجدنا انها تصب في مصلحة الجميع.

وعن تأثير ذلك على السوق السعودي ومنافسته للاسواق الخارجية قال الفطينة: بالعكس سيكون هناك انفتاح أكثر مع وجود حماية للمنافسة لكنه سيصبح بطريقة منتظمة ومتوازنة وليس هناك أي مخاوف من تأخير أو تعطيل العرض الخارجي للاقتصاد السعودي خصوصا واننا مقبلون على مرحلة جديدة بدخولنا منظمة التجارة وهذا أيضا يفتح لنا افاقا جديدة للصناعات السعودية والتجارية.

اما الاستاذ عبدالكريم هزاع القحطاني استاذ الاقتصاد بجامعة الملك سعود - فاعتبر القرار الملكي بداية جديدة لفتح منافذ السوق السعودي وتوسيع القاعدة في كل المجالات وقال: لعل قرار تشكيل مجلس لحماية المستهلك يساعد على اقامة توازن بين القطاعين العام والخاص بالاضافة لتمكين المستهلك من التنويع في استهلاكه للمواد الاقتصادية وهذا يجعل السوق السعودي منظما وفعالا في نفس الوقت.

وعن تأثير ذلك على الصناعات الكيميائية قال القحطاني: هو عامل ايجابي بطبيعة الحال وكلنا نعرف ان اقتصاد المملكة ينافس اقتصاد الدول العالمية بل أوجد له مكانا في مقدمة التنافس وهذا بحمد الله يعطي المسئولين في الدولة بتكثيف الجهودات والعمل على الاهتمام بالشأن النفطي حتى تحتفظ المملكة بمكانتها العالمية.

وقال الدكتور منصور العصيمي - اقتصادي بجامعة الامام محمد بن سعود - إن المملكة تعمل دائما على ايجاد قرارات صائبة تخدم نمو الاقتصاد لهذا البلد الكبير وقال: كل المؤشرات تؤكد ان القرار الملكي الذي اصدره الملك عبدالله يأتي في وقت نحتاج فيه الى ان تكون لدينا مؤسسة غير حكومية تهدف الى التنظيم والموازنة. والملك عبدالله عمل في الفترة الاخيرة على ايجاد حلول ومقترحات كذلك مقومات تخدم اقتصاد المملكة بل كان حريصا حفظه الله على متابعة ما يدور داخل الادارات الاقتصادية الحكومية والخاصة والتي تمثل

المصـــــدر : اليوم - اليوم الاقتصادى
التـــاريخ : 12-10-2005 العـــدد : 11807
الصفحـات : 8 المسلسل : 72

واجهة الوطن الاقتصادية. وعن تأثير ذلك على السوق السعودي والصناعات البتروكيميائية على وجه التحديد قال العصيمي: ثق تماما ان مثل ذلك القرار يسعى الى الأخذ بيد الانتاج المحلي وتوسيع البنية التحتية لاقتصاد المملكة وهذا يجعلنا نحتل مكانة كبيرة بين دول العالم. ونتمنى ان يفعل ذلك المجلس قراراته ويستمر في عطائه الحقيقي.

من جهة ثانية كان لنا اتصال هاتفي مع العضو الجديد لمجلس حماية المنافسة الاستاذ سليمان بن عبدالقادر المهيدب الذي عبر عن سعادته بهذا المنصب الجديد والمسئولية الكبيرة التي كلفوا بها وقال: نفتخر بان نخدم وطننا في كل المجالات خصوصا في هذا الشأن الذي يعد قرارا جديدا ونقطة تحول حقيقية لاقتصاد المملكة. وسابقا كانت وزارة التجارة تعمل على مراقبة السوق ومتابعته اما الان فهناك هيئة لحماية المنافسة يكون نشاطها العمل على الموازنة بين القطاع الخاص والعام ومتطلبات المستهلك ونتطلع للافضل بهذا النشاط.

وعن تأثير ذلك في المرحلة المقبلة على السوق السعودي قال المهيدب: سيكون هناك فتح للاسواق الخارجية والداخلية بحيث نعمل على توازن واندماج الشركات السعودية وغير السعودية وهذا ايضا سيتضح مع بداية مزاولة الهيئة عملها الجديد الذي حدد بان يكون مع بداية دخول المملكة لمنظمة التجارة العالمية في شهر ديسمبر المقبل. كما اشار المهيدب في نهاية حديثة الى ان تأثير الصناعات البتروكيميائية بهذا القرار سيكون ايجابيا ومؤثرا بشكل نشط.